الأمم المتحدة

E/CN.6/2009/NGO/26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 January 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة الدولية للخدمات العامة، وهي منظمات غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2009/1.

300109 300109 08-65080 (A)

البيـان*

إن عدم المساواة بين الجنسين هو أحد الأسباب الرئيسية في انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يصيب النساء والفتيات. وتشكل النساء ما نسبته ٥٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتصل هذه النسبة في بعض بقاع العالم إلى ٦٠ في المائة. ويعد التعليم والإعلام من أكثر الأدوات فعالية للحيلولة دون إصابة النساء والفتيات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي جميع أنحاء العالم، يفتقر ٧٧٤ مليون من البالغين إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية، قرابة ٦٤ في المائة منهم من النساء، وهي نسبة لم تتغير تقريبا منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

إن احترام الحقوق الإنجابية للمرأة، وحصولها على الرعاية الصحية الملائمة، يحميانها من انتشار هذا الوباء المسؤول عن تيتم ملايين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، ويتوقع أن يتجاوز هذا العدد ٢٥ مليونا بحلول عام ٢٠١٠. وثمة حاجة ماسة إلى الاهتمام بالنساء والفتيات باعتبارهن أشد الفئات ضعفا في هذا السياق.

ن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو المبين في الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، يعالج الفقر والتمييز والأمية. ومن الواضح أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بإتاحة فرص متساوية في التعليم والعمل اللائق والرعاية الصحية. ومع ذلك، لا تزال المسؤوليات الأسرية تقع على عاتق المرأة. وتقسيم المسؤوليات بين الجنسين في الأسرة المعيشية ينتقص من النمو الاقتصادي والتنمية؛ فالمرأة مكبلة بقيود تحول دونها والمشاركة في الاقتصاد مشاركة تامة بسبب متطلبات عملها المترلي في حين لا يزال الرجال لا يشاركون في أعمال الرعاية.

ونحن، المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأعضاء في الحركة النقابية الدولية، نؤكد مجددا التزامنا ونوجه الانتباه إلى حالة العمال، وخاصة النساء العاملات في جميع أنحاء العالم. اللاتي ما زال عملهن منحصرا في وظائف غير مستقرة وغير رسمية نتيجة تحملهن مسؤولية الأسرة، التي لا يزال الرجال لا يشاركون فيها مشاركة تامة.

ونقرّ وندعم الخطوات الهامة التي اُتخذت نتيجة اعتماد اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة (رقم ١٨٣، ٢٠٠٠)، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية (رقم ١٥٦، ١٩٨١)، والتوصيات المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم

* صدر دون تحرير رسمي.

١٦٥)؛ ونطالب بقوة أن تصادق عليها جميع الدول الأعضاء وتنفذها بالكامل. ونقرّ أيضا بالمساهمة القيّمة جدا للقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة. وما إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، والاستنتاجات المتفق عليها ٣/١٩٩٦ بشأن ''رعاية الأطفال والمعالين، بما في ذلك تقاسم مسؤوليات العمل والأسرة''، والقرار ٤/٥٢ ''المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''، والاستنتاجات المتفق عليها لعام ٢٠٠٨ بشأن ''تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'' إلا أمثلة قليلة على ذلك الالتزام.

١ - بصفتنا نساء عاملات، عضوات في نقابات العمال في جميع أنحاء العالم، نوّد أن نوّجه انتباه لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، إلى أن مجموعة كبيرة من البحوث تظهر باستمرار أن المرأة تمضي وقتا أطول بكثير مما يمضيه الرجل في العمل غير المأجور ذي الصلة برعاية الأطفال والمسنين، والطهي، والتنظيف، وإعداد الطعام، وجلب الماء أو الحطب، من بين أعمال أخرى. والواقع أن المسؤوليات الأسرية غير المدفوعة الأجر تؤثر على ما إذا كان بإمكان المرأة أن تضطلع بعمل مدفوع الأجر، ونوع العمل، وفترته، ومكانه. والمسؤوليات الأسرية هي، أيضا، أحد الأسباب التي تدفع المرأة إلى قبول فرص العمل غير المستقل وغير الرسمي. وتشغل النساء على نحو متزايد وظائف في القطاعات غير المنظمة وغالبا ما تكون هي الشخص الوحيد الذي يوّفر القوت من أجل بقاء الأسرة.

٢ - ونوّجه الانتباه إلى أنه في الدول التي لا تتمكن من توفير خدمات كافية في مجال الصحة العامة، ورعاية الأطفال، والتعليم الذي تموله الدولة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، تتحمل المرأة على نحو غير متناسب عبء التعويض عن عدم توافر هذه الخدمات. وتبين الإحصاءات أن النساء والفتيات يشكلن زهاء ٩٠ في المائة من مقدمي الرعاية.

٣ - ويساورنا القلق أيضا من التأثير السلبي للمعايير الثقافية والأدوار التي يؤديها كل من الجنسين والقوالب النمطية التي تسهم في إدامة التمييز تجاه النساء والفتيات، ويستمد منها العنف ضد المرأة جذوره. ولا تزال النساء والفتيات يعانين من انتهاكات شديدة لحقوقهن الإنسانية، ولا سيما حقهن في الحصول على تعليم عام جيد النوعية وعلى خدمات صحية عامة ذات نوعية جيدة، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية. علاوة على ذلك، لا بد من مراعاة المنظور الجنساني في مجالي التعليم والصحة.

٤ - ولا يزال التمويل العالمي اللازم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك تمويل الخدمات الصحية التي تكون في متناول الجميع، غير كاف إلى حد كبير، ولا سيما في العالم النامي، مما يزيد العبء على المرأة كمقدمة للرعاية. وتعاني النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أو المصابات بالإيدز من الوصمة الاجتماعية التي تلحق بالمصابات بهذا الوباء. ففي عدد كبير من الحالات، لا يحصلن على العلاج المناسب ويتوجب عليهم أن يوفرن الرعاية لأفراد الأسرة، ومن ثم ينقطعن عن العمل المدفوع الأجر أو عن الدراسة، مما ينطوي على عواقب وخيمة على مستقبلهن في الحياة. ومرة أخرى، فإن عدم إعادة توزيع الأنشطة المتعلقة بالرعاية على نحو كاف بين الرجل والمرأة يمثّل مشكلة رئيسية تؤثر على إمكانيات أن تعيش المرأة حياة تليق بها.

٥ - وبالنسبة للنساء والفتيات، فإن توفير الخدمات العامة أمر جوهري. وإننا نعرف أن الخدمات العامة الجيدة النوعية تعد ضرورة أساسية من أجل بناء اقتصادات قوية وأيضا، مجتمعات تحتضن الجميع. وبدونها، لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي بعض الأحيان، تتحمل النساء والفتيات، بمفردهن تماما، عبء نقل الطعام والماء وتقديم الرعاية. وتشكل التغيرات المناخية الجارية والمتوقعة تحديا آخر أمام كسب رزقهن لأنه يؤثر على القطاعات التي ترتبط تقليديا بالمرأة. وتؤدي المرأة دورا حاسما في الدفاع عن التعليم العام والخدمات الصحية، التي تآكلت من جراء الخصخصة خلال السنوات العشرين الماضية، وقد دفعت ثمنا باهظا لقاء هذه الأنشطة التي تهدف إلى تحسين رفاه المجتمع بأسره. وتتسم مشاركة الرجل دائما بجوانب إيجابية للغاية في مبادرات المجتمع المدني هذه ويجب زيادتها ويجب أن تكون موضع ترحيب.

٦ - ونلفت الانتباه أيضا إلى الاستمرار في الانتقاص من قيمة عمل المرأة، الذي يقوم على أساس الفكرة بأن وظيفة المرأة الرئيسية تكمن في البيت - رعاية أسرتها، والقيام بالواجبات المنزلية. وإننا نحث الحكومات على تنفيذ اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ المتعلقة بالمساواة في الأجر (١٩٥١)، ورقم ١١١ المتعلقة بالتمييز (١٩٥٨).

٧ - ويواجه العالم أول أزمة مالية في القرن الحادي والعشرين. وهي ليست أزمة مالية فقط، بل كذلك أزمة توفير الغذاء وأزمة بيئية. ويمكن اعتبار أن الخدمات العامة تمر أيضا في أزمة. ويجري تجاهل الأثر الجنساني لهذه الأزمات، مما يزيد من حدة الفقر لدى النساء والأسر. والنساء معرضات لخطر طردهن من مكان العمل و ''العودة

إلى البيت'' نتيجة الأزمة المالية العالمية، وخاصة في المناطق الريفية وفي صفوف الأقليات والفئات المستبعدة (النساء المصابات بالإيدز، والأطفال، والمسنون، والمهاجرون وخدم المنازل). ويذكر، في هذا الصدد، أن أسواق العمل والسياسات التي تعزز العمل اللائق، بما في ذلك الحصول على الحماية الاجتماعية، والحقوق الأساسية وحصول المرأة والرجل على صوت في العمل – تؤدي دورا أساسيا في الحد من الفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم.

التوصيات

إن الرابطة الدولية للتعليم، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والهيئة الدولية للخدمات العامة، تدعو الحكومات إلى ما يلي:

١ - **وضع تشريعات قوية للمساواة بين الجنسين لإلغاء التمييز ضد المرأة في سوق العمل؛**

٢ - **وضع برامج تعليمية لنشر الوعي العام وتحسين المعرفة والمهارات لدى الرجال، بمن فيهم الشباب، بشأن دورهم كآباء، وبشأن الحاجة الماسة إلى تحسين تقاسم المسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة؛**

٣ - **تعزيز وتوسيع نطاق الحماية والأمان الاجتماعي من خلال توفير الضمان الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية، واستحقاقات البطالة، وحماية الأمومة، والتعليم والرعاية الصحية الجيدة النوعية للجميع، والخدمات العامة واتخاذ التدابير التي تمكّن من التوفيق بين العمل والأسرة والحياة الخاصة؛**

٤ - **زيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به اللازم للبنية التحتية للخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والمرافق والنقل. ويعد التعليم والتدريب المهني بشكل خاص على درجة كبيرة من الأهمية، وخاصة في سياق الأزمة المالية الراهنة؛**

٥ - **إنشاء مرافق لرعاية الأطفال وكبار السن ذات نوعية جيدة وأسعار معقولة، ومرافق رعاية للأشخاص المعالين الآخرين، بمن فيهم المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛**

٦ - **وضع برامج لتوظيف وتدريب الرجال في وظائف التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتقديم الرعاية؛**

٧ - **سنّ قوانين واعتماد حوافز للتشجيع على المساواة في تقاسم مسؤوليات الوالدين بين الرجل والمرأة؛**

٨ - **تعزيز توفير الخدمات العامة لرعاية الطفل، بما في ذلك في مكان العمل، واعتماد خطط عمالة ملائمة للأسرة، مثل منح إجازة والدية كافية، والعمل بدوام جزئي، وساعات عمل مرنة لتشجيع الرجال على تقاسم مسؤوليات الأسرة والمنزل مع النساء بالتساوي؛**

٩ - اتخاذ تدابير جريئة وقوية تهدف إلى تحقيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو المتماثل القيمة بين المرأة والرجل؛

١٠ - تعزيز التوازن بين الجنسين في جميع المؤسسات المالية التي تمولها الحكومة؛ وتشجيع وتعزيز زيادة عدد النساء في الإدارة؛

١١ - إتاحة ظروف عمل تيسر تحقيق التوازن بين مسؤوليات العمل والمنزل؛

١٢ - تنقيح إجراءات الاختيار والترشيح للقضاء على أي تمييز مباشر أو غير مباشر ضد الأم/الأب؛

١٣ - إدراك قيمة العمل على ألا تبدأ المرأة الدراسة فقط، بل أن تكمل تعليمها الابتدائي والثانوي أيضا، والقضاء على التحيز القائم على نوع الجنس في جميع أنواع المواد التعليمية التي تؤكد أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة وتعززها.